الشاهد البلاغي في كتاب "أسرار البلاغة" للجرجاني: مقاربة وظيفية

* عزيز المحساني

أستاذ باحث في الدراسات اللغوية والأدبية، وزارة التربية والتعليم، المملكة المغربية.

*البريد الإلكتروني: Azizelmahsani@yahoo.com

الاستلام	2025/5/30	المراجعة	2025/6/20	القبول	2025/7/15	النشر	2025/10/1

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدة من القضايا الأساسية في الدرس اللغوي العربي، وهي قضية "الشاهد البلاغي" في متن من المتون المؤسسة في الدرس البلاغي العربي القديم، وهو كتاب *"أسرار البلاغة"* لـ"عبد القاهر الجرجاني"، من خلال تحليل منهجي يربط بين الوظيفة البلاغية للشاهد، والتصور النظري العام للخطاب البلاغي عند "الجرجاني". كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن معايير اختيار "الجرجاني" لشواهده وتوظيفها، وتحديد الأبعاد الفنية واللغوية التي تضبط حضورها في متنه البلاغي، بما يتيح فهما أعمق لأدوارها التداولية والجمالية داخل النسق البلاغي العربي عموما، ولدى "الجرجاني" خصوصا.

تنطلق الدراسة من إشكالية أساسية يُتساءل فيها عن كيفية توظيف "الجرجاني" لشواهده البلاغية، والضوابط التي تحكم هذا التوظيف، والمنظور المتحكم في اختياره لها في علاقته بعلم البلاغة، ووظيفتها في الدرس اللغوي العربي. وللإجابة عن هذه التساؤلات، تعتمد الدراسة مقاربة وظيفية تستند إلى تتبع حضور الشواهد البلاغية في متن لغوي بلاغي بعينه هو كتاب *"أسرار البلاغة"*، مع النظر في مستوياتها الخطابية والتداولية في ارتباط بالتفكير اللغوي عند "الجرجاني" في بحثه البلاغي خاصة والمعرفي عامة، والتي تعكسها اختياراته، ومعايير هذه الاختيارات، وضوابطها.

تُظهر نتائج الدراسة في بعدها المعرفي المرتبط بشخصية "الجرجاني" وتكوينه، أن الشاهد البلاغي عنده ليس مجرد عمل توثيقي خالٍ من أي خلفية نظرية لغوية أو رؤية جمالية أو منظور ثقافي شامل، بل هو تعبير عن استيعاب للدرس اللغوي العربي في شموليته، وتذوق جمالي لنصوصه البانية، وسعة في الاطلاع، وتنوع في الاختيار، ورجاحة عقل ومنطق، وقدرة في التحليل والتفسير. وكل ذلك ينعكس في مساهمته الجليلة في التأسيس العلمي للبلاغة العربية وتقعيدها، وفتح مسارات وروابط بينها وبين باقي المعارف والعلوم: اللغوية، والشرعية، والعقلية، وفق منظور جمالي عال يغري القارئ والدارس.

أما من حيث المنظور العملي الإجرائي المتصل بالدرس البلاغي العربي، فتُبرز الدراسة أهمية الشاهد البلاغي، ووظيفته، والضوابط والشروط التي تحكم استخدامه واختياره، من خلال نموذج علمي مؤسس تمثله الشخصية العلمية لـ"عبد القاهر الجرجاني"، في عمل علمي مهم: "أسرار البلاغة". كما تعمل الدراسة في مجملها على تقريب الفهم وتوضيح الرؤية حيال ما يعتمل من التباس ويثار من إشكال في مجال البحث في الشاهد اللغوي بوجه عام، والشاهد البلاغي بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية:

الشاهد البلاغي، عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، المقاربة الوظيفية، البلاغة العربية.

The Rhetorical Witness in al-Jurjānī's Asrār al-Balāgha: A Functional Approach

*** Aziz ELMahsani:**

Research Professor in Linguistic and Literary Studies, **Ministry of Education**, **Kingdom of Morocco**.

*Email: Azizelmahsani@yahoo.com

Abstract:

This study addresses one of the fundamental issues in Arabic linguistic scholarship: the question of the rhetorical citation (shāhid balāghī) within one of the foundational texts of classical Arabic rhetoric, namely **"Asrār al-Balāgha"** (The Secrets of Eloquence) by **ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī**. The analysis adopts a methodological approach that connects the rhetorical function of the citation with the broader theoretical conception of rhetorical discourse in al-Jurjānī's thought. The study also seeks to uncover the criteria by which al-Jurjānī selected and employed his citations and to identify the artistic and linguistic dimensions that shaped their presence in his rhetorical corpus. This, in turn, provides a deeper understanding of their pragmatic and aesthetic roles within the broader framework of Arabic rhetoric in general and in al-Jurjānī's work in particular.

The study begins from a central research question: how did al-Jurjānī employ his rhetorical citations, what rules governed this use, and what perspective guided his choices within the science of rhetoric and its function in Arabic linguistic scholarship? To answer these questions, the study adopts a functional approach that traces the presence of rhetorical citations in a specific linguistic and rhetorical text—**"Asrār al-Balāgha"**—while examining their discursive and pragmatic levels as they relate to al-Jurjānī's linguistic thinking, especially in his rhetorical inquiry and more broadly in his intellectual project. These choices, and the criteria and principles behind them, reflect this relationship.

The study's findings, from the intellectual perspective linked to al-Jurjānī's scholarly background, show that rhetorical citation for him is not merely a documentary exercise devoid of theoretical, aesthetic, or cultural vision. Rather, it expresses a comprehensive understanding of Arabic linguistic scholarship, an aesthetic appreciation of its formative texts, wide-ranging knowledge, diversity in selection, sound reasoning, and analytical skill. All of this is evident in his significant contribution to the scientific foundation and systematization of Arabic rhetoric, and in creating pathways and connections between it and other disciplines—linguistic, religious, and intellectual—within a high aesthetic vision that appeals to readers and scholars alike.

From the practical and methodological perspective of Arabic rhetorical studies, the study highlights the importance and function of rhetorical citation, as well as the rules and conditions that govern its use and selection. This is illustrated by the scholarly model represented by **ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī** in his important work, **"Asrār al-Balāgha"**. Overall, the study aims to bring greater clarity and understanding to the ambiguities and issues that often arise in the field of studying linguistic citations in general, and rhetorical citations in particular.

Key words: rhetorical citation, ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī, Asrār al-Balāgha, functional approach, Arabic rhetoric.

المقدمـــــة:

إن الحركة العلمية والمعرفية التي أسس لها الإسلام في حياة العرب ومن شاركهم دينهم من الأمم المحيطة بهم كان مدارها القرآن وأس بنائها، لذلك سعى علماء الإسلام من مختلف الحقول المعرفية، وخاصة الشرعية واللغوية والعقلية إلى فهم القرآن والاستدلال على أحكامه وقضاياه من كلام العرب، وخاصة من شعرهم الذي كان يمثل النموذج الأدبي الأعلى. فكان اهتمام علماء الشرع ومن شاركهم من باقي العلوم، وخصوصا العلوم اللغوية منصبا على وضع معايير وضوابط للاستدلال على القرآن وبالقرآن. الاستدلال على القرآن من منثورهم ومنظومهم، وبالقرآن على غيره من المعارف الناشئة، ومنها اللغوية والأدبية. لذلك كان سؤال الشاهد موضوع نقاش واسع بين أطياف واسعة من أهل النظر والعلم من أهل الإسلام، فأثيرت إشكالات تخص معايير الشاهد المستدل به، ونوعيته، وضوابط اختياره واستخدامه ومجالاته.

أثمرت هذه الدينامية والحركية المعرفية التي عرفتها مجالات العلوم والمعرفة العربية الإسلامية إرثا معرفيا، أفضى إلى بناء نماذج معيارية مكتملة للتعامل مع الشاهد، اتسمت حينا بالتشدد وحينا بالتساهل، بحسب البيئات الثقافية وطبيعة العلوم المطروقة. كل هذا وغيره فتح الباب للباحثين والدارسين المحدثين من مجالات وحقول معرفية متعددة، لإثارة إشكالية التعامل مع الشاهد في الثقافة العربية إجمالا، وفي حقول معرفية أو مذاهب أو مدارس أو جماعات بشكل خاص، وفي تدقيق أكثر لدى علماء أو في مصنفات معرفية بعينها.

أ. أهمية الدراسة:

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة العلمية لبحث قضية مهمة من القضايا اللغوية الجديرة بالنظر والتحليل، إنها قضية "الشاهد" في مجال معرفي مخصوص ومحدد وهو الدرس البلاغي، من خلال علم من أعلام البلاغة العربية الكبار، والذين كان لهم الفضل الكبير على الدرس البلاغي العربي، وهو "عبد القاهر الجرجاني"، والذي جعله "يحيى بن حمزة الحسيني" صاحب كتاب "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز" مؤسس علم البلاغة بلا منازع. يقول في هذا الصدد: "وأول من أسس من هذا الفن قواعده وأوضح براهينه، وأظهر فوائده ورتب أفانينه، الشيخ العالم النحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجاني" (العلوي، 2002، ص6). فهو واحد من الذين أثمرت معرفتهم العلمية نتائج نوعية في الحقل البلاغي العربي، وقدموا مساهمة مميزة في تفريع علومها إلى: علم البيان، وعلم المعاني، وعلم البديع، ورفعوا الخلط الحاصل لدى كثير من المشتغلين بعلوم البلاغة وقضاياها، أو المتحدثين فيها من حقول معرفية قريبة منها أو بعيدة عنها، وخاصة المتكلمين، كما لا تغفل مساهمته الكبيرة في موضوع "الإعجاز القرآني" من خلال نظريته في "النظم القرآني".

ب. دواعي اختيار الموضوع:

إن دواعي اختيار موضوع الدراسة يمكن إرجاعها إلى اعتبارات ذاتية وموضوعية، أما الذاتية فتتمثل في الشغف الخاص للباحث بالبلاغة العربية، وارتباطه الشديد بـ"الجرجاني" وكتاباته، وخاصة بكتابيه الماتعين المؤنسين، والجامعين المستوعبين: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". أما الموضوعية فهي تقوم بالأساس على الثراء الذي أغنى به "الجرجاني" مصنفاته بشواهد بلاغية متنوعة، لم يتقيد فيها بشروط اللغويين والنحاة في الاحتجاج، ولطريقته المتميزة في اختيارها وتوظيفها، وإبراز مقوماتها الدلالية والجمالية، مما يكشف عن ذائقة أدبية وإحاطة بكلام العرب ومذهب في القول والنظم. ولإبراز مكانة "الشاهد البلاغي" عند "الجرجاني" اخترنا لذلك متنا بعينه، وهو "أسرار البلاغة"، الذي يعد واحدا من المتون المؤسسة للبلاغة العربية إلى جانب كتابه "دلائل الإعجاز"، إلا أنه يتفرد عنه بأنه ينظر في علم البلاغة منقطعا عن غيرها، أي البلاغة في ذاتها ولذاتها، بعكس "دلائل الإعجاز" الذي يجعل النظر في البلاغة وسيلة إلى الانتصار للقرآن وإعجازه. وهما الأساسان العظيمان اللذان قال عنهما "محمود شاكر": "هما أصلان جليلان، أسسا قواعد النظر في علم بلاغة الألسنة عامة، وبلاغة اللسان العربي

المبين خاصة" (العلوي، 2002، ص3). والبغية هي تعيين طبيعة ووظيفة الشاهد في الدرس البلاغي العربي القديم، وبالضبط لدى "الجرجاني" في كتابه "أسرار البلاغة"، وتحديد سياقه ونوع اختياراته، مع إبراز المعايير والضوابط المتحكمة فيها.

ج. فرضيتها:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي أن "الجرجاني" في استخدامه للشاهد البلاغي كان ينطلق من اطلاع على مجمل الأصول اللغوية والأدبية والشرعية المتاحة في عصره، ومن تمكن ودراية وفهم لها، كما أن استخدامه لشواهدها حكمته رؤية خاصة؛ تعكس وجهة نظره لهذا الرصيد المعرفي بكل أبعاده العقدية والمجتمعية والفنية والاستدلالية.

د. إشكاليتها:

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل حول كيفية توظيف "الجرجاني" واختياره للشاهد في اشتغاله البلاغي، والضوابط التي تحكمه، ومنظوره لعلم البلاغة ووظيفته، وذلك من خلال مصنفه "أسرار البلاغة". نفرع عنها جملة من الأسئلة الفرعية، تمكننا الإجابة عنها من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وهي:

- ✓ ما هي مكانة الشاهد البلاغي عند "الجرجاني"؟
- ✓ ما هي الرؤية التي حكمت اختياره وتوظيفه؟
- ✓ ما هي الضوابط والمعايير التي أطرت استخدامه؟

ه. أهدافها:

أما أهدافها فيمكننا أن نحددها فيما يلي:

- ✓ بيان طبيعة ووظيفة الشاهد البلاغي عند "الجرجاني".
- ✓ إبراز المعايير والضوابط المنهجية والجمالية التي تحكم توظيف الشاهد في كتاب "أسرار البلاغة".
- ✓ استجلاء دور الشاهد البلاغي في التفكير اللغوي عند "الجرجاني".
- ✓ إبراز العلاقة بين التنظير البلاغي وتطبيقه النصي في المتن المدروس.

و. منهجها:

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو منهج وصفي تحليلي ذو طابع استقرائي، يقوم على تتبع استعمال الشواهد البلاغية في كتاب "أسرار البلاغة"، وتحليل طبيعتها ووظيفتها داخل البناء الحجاجي والجمالي للخطاب البلاغي عند "الجرجاني". مع اعتماد مقاربة وظيفية تهدف إلى ربط "الشاهد البلاغي" بسياق إنتاجه المعرفي والديني والثقافي العام، والبلاغي الخاص.

ز. حدودها:

أما حدود الدراسة فهي من حيث مادة الاشتغال تتركز في حقل الدراسات اللغوية القديمة، وبالضبط في علم البلاغة، وتتناول متنا بعينه وهو "أسرار البلاغة" لعلم من أعلام البلاغة العربية الكبار وهو "عبد القاهر الجرجاني"، أما من حيث زمن الدراسة فهو يخص القرن الخامس الهجري، ويمثل فترة مزدهرة من تاريخنا العلمي والثقافي، فترة تأسيس وتطوير للعلوم والمعارف، وهي تمثل أوج عطاء الأمة الثقافي والحضاري.

ح. ضوابطها:

أما بالنسبة لضوابطها فهي تخص بالضبط مثار الإشكال الذي هو "الشاهد البلاغي"، لذلك - وقبل خوض غمار الموضوع، لا بد من الوقوف عند عنوان الدراسة، لما قد يثيره وصف الشاهد بالبلاغي عند بعض الباحثين من إشكالية في التوصيف والتعيين، وهذا ما يجعلنا نقف منه عند مستويين: مستوى الماهية ومستوى الوظيفة؛ أي تصنيفه إما على أساس النوع أو من جهة الوظيفة. أما من حيث النوع فهو ينقسم إلى قرآني، وحديثي، وشعري، والمأثور من كلام العرب (الأمثال والحكم والأقوال السائرة). أما من حيث الوظيفة والاستعمال فإلى شاهد لغوي، ونحوي، وبلاغي، وصرفي، وعروضي، وفقهي، إلخ. وذلك بحسب تعدد مجالات توظيفه. وهذا ما قد يعلل تقييد الشاهد بالبلاغي، وتحديد نوعية المقاربة بأنها مقاربة وظيفية. وهذا قد يكون إجابة عن السؤال الذي قد يطرح: لماذا الشاهد البلاغي وليس الشاهد دون تحديد أو تقييد؟

إن الجواب عن هذا السؤال قد يجرنا إلى الحديث عن الضوابط التي حكمت الشاهد بأنواعه في توظيفاته لدى كل من علماء اللغة أو النحو أو البلاغة لاحقا، بين مقيد ومطلق، والأمر في أصله مرجعه إلى الأولين ممن تناولوا وضع الشاهد واستعماله. فقد كان الرهان منهم على اللغة من حيث ملفوظها وتركيبها، وهي بالأساس مقيدة بما جرت عليه العرب في كلامها قبل اختلاطها بغيرهم من الأقوام، والذي جر عليها اللحن، وأفزعهم إلى القيام إلى جمع اللغة وتقعيدها مخافة فسادها، وهذا العمل الجليل قام به اللغويون ممن انغمسوا في بادية العرب، وجمعوا اللغة من أفواه آكلي الضباب واليرابيع، يقول في هذا السياق "الرياشي البصري" مفتخرا على الكوفة "إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضِّباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز" (السيرافي، 1999، ص68)، وقام به النحاة الذين رجعوا إلى ما اجتمع لديهم من كلام العرب، ونظروا فيه ووصفوه، فخرجوا بجملة الأحكام التركيبية التي وصلت إلينا تحت مسمى النحو، وهذا الأمر مبسوط في كتب تاريخ اللغة ونحوها ومدارسه، ولا يجهله متصدر للغة ولا باحث فيها. وهذا ما يجعل الشاهد باعتبار الوظيفة يختلف تحديده وتعيينه من مجال إلى آخر، عملا بجملة الضوابط والمعايير التي وضعها أصحاب كل فن من فنون القول، لذلك فإن قولنا الشاهد اللغوي او الشاهد النحوي أو البلاغي، تعيين لوظيفة الشاهد في سياق تداوله واستعماله، لا بالنظر إلى نوعه من جهة أصل صدوره عن قائليه.

ط. الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة عنها، فإن هناك ثراء بحثيا، في بحث ودراسة الشاهد في مجالات معرفية وعلمية متنوعة، ومنها الجانب المتصل بعلم البلاغة خصوصا. ولقد خُص "الجرجاني" بأبحاث ودراسات تناولت الشاهد عنده إلا أنها قليلة، ما يجعل هذا الموضوع في حاجة لأبحاث تتناول استخدام الشاهد البلاغي بمقاربة وظيفية، لا تقف عند الجانب الإحصائي الوصفي، الذي يتتبع الشاهد ونوعه ونسبة استخدامه، دون النظر في الضوابط والمعايير المتحكمة في هذا الاستخدام، ولا دواعي التوظيف في أبعادها التداولية والجمالية. كما هي فرصة سانحة لإجراء الأمر على غيره من أعلام البلاغة العربية، وفي متون بعينها. ومن الدراسات التي كان لها الفضل على هذا العمل نذكر:

- ✓ "الشاهد البلاغي وإشكالية "النموذج" قراءة في أسرار البلاغة للجرجاني" لمحمد أمين المؤدب، وهو مقال منشور في مجلة جذور، العدد 5، بتاريخ 1 ماي 2001.
- ✓ "منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب القزويني" لعريض بن حمود العطوي، وهو مقال منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء 18، العدد 30، جمادى الأولى 1425.
- ✓ الشاهد القرآني عند عبد القاهر الجرجاني: دراسة نقدية لمبارك السعدني، وهي دراسة صادرة عن مطبعة وراقة بلال بفاس، سنة 2021.

I. الشاهد البلاغي: طبيعته ووظيفته

من المعلوم في الدراسات اللغوية أن مصطلح "الشاهد" من المصطلحات المتداولة في كثير من المجالات اللغوية وغير اللغوية، وله قوة إجرائية واستدلالية في مختلف المعارف التي أنتجتها الحضارة العربية الإسلامية، بنسب متفاوتة وفق ضوابط ومعايير تختلف من حقل معرفي إلى آخر. وقد يكون مرد هذا الأمر إلى طبيعة الحضارة العربية الإسلامية التي هي حضارة نص، بمرجعيتها القرآنية التي أقامت فلسفة الحياة لدى المسلمين. أما إذا ما نظرنا إلى الدلالة اللغوية التي تتوارد في المعاجم اللغوية العربية للفظ "الشاهد"، فإن هناك معنى مخصوصا قد ينزح إليه ملفوظ "الشاهد"، وهو الحجة والدليل والبرهان، فمثلا إذا أخذنا معجم "مقاييس اللغة" نجد أن مادة (ش ه د) أصل يدل على الحضور والعلم والإعلام، فلا يخرج شيء من فروعه عن ذلك، فيقال: شهد يشهد شهادة (ابن فارس، 1979، ص221-223)، أما في "لسان العرب" الشاهد العالم الذي يبين ما علمه، ورجل شاهد، والجمع أشهاد وشهود، والشهادة الخبر القاطع، وشهد الشاهد بين ما يعلمه وأظهره، وشهد فلان على فلان بحق، فهو شاهد وشهيد، وشهد له بكذا شهادة أي أدى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد. والشهيد: الشاهد. وأشهده على كذا فشهد عليه أي صار شاهدا عليه، وشاهد الأمر والمِصر: كشهده. وامرأة مشهد: حاضرة البعل. والشهادة والمشهد: المجمع من الناس، والمشهد: محضر الناس. والشاهد من الشهادة عند السلطان. والشهيد: المقتول في سبيل الله. والشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه محاط، والشهود جمع، وقيل الشهود الأغراس، وشهود الناقة: آثار موضع منتجها مع الولد، والشهود ما يخرج على رأس المولود، والشاهد: اللسان، والملك (ابن منظور، 2009، ص293-299). عن هذا المعنى اللغوي العام للشاهد تتولد الدلالة الاصطلاحية المتضمنة في جل التعريفات التي قدمها علماء المسلمين له.

هذا الأمر يمكن تبينه من التعريف الذي قدمه "التهاوني" في قوله: "الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثل" (التهاوني، 1996، 1002)، إذن وبحسب التعريف المقدم من "التهاوني" للشاهد، فهو كل مقتطع من كلي، هذا الكلي قد يكون سورة أو آية أو قصيدة أو بيتا شعريا أو من منثور من كلام العرب (حكمة أو قولا أو مثلا)، الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، وشرط حجيته يحصرها في أن يكون من كلام الله أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وبينه وبين المثل خصوص وعموم (السعداني، 2021، ص17). ولعل مرد ذلك أن حقيقة المثل أن يؤتى به للتمثيل على حقيقة قاعدة لغوية، لا للاحتجاج أو التدليل على صحتها، وهذا ما لخصه "اللبدي" في بيانه للفرق بين "المثل" و"الشاهد" بقوله: "والفرق بين الشاهد والمثل، أن يورد المثل للتمثيل على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحتها أو الاحتجاج على سلامتها" (اللبدي، 1985، ص199). إلا أن ما قد يستدرك على هذا التعريف هو أنه إذا كان الشاهد المأخوذ من القرآن الكريم لا يطاله الخلاف لدى جموع اللغويين وغيرهم في الاستشهاد به، فكلام العرب كان موضوع نزاع بين علماء العربية بين متشدد ومتوسط ومتساهل، بحسب العصور ومواطن الاستدلال.

فإذا ما نظرنا لعلماء اللغة في تعاملهم مع الشاهد نجد أنهم وضعوا معايير وضوابط حفاظا على العربية حين تقعيدها، وعلى المعاني والدلالة المصاحبة للنصوص أثناء فهمها وتأويلاها، خصوصا مع توسع رقعة بلاد الإسلام واختلاط العرب بالعجم، وتصدر كثير من غير العرب إلى علوم ومعارف، وخاصة ما تعلق منها بتفسير وفهم القرآن الكريم. لذلك كان العلماء المسلمون حريصين كل الحرص على التقيد بشروط وضوابط مخصوصة في التعامل مع الشاهد بكل أصنافه. فإن كان هناك إجماع بينهم على الاستشهاد بالقرآن الكريم باعتباره نصا موثوقا لا يطاله شك أو ريب، فإنهم في تعاملهم مع غيره من كلام العرب كانت لهم آراء مختلفة. فاللغويين وخاصة النحاة في تعاملهم مع الشاهد الشعري كان تعاملا خاصا فيما يخص شروط اختياره وتوظيفه. لذلك فإنهم قد قيدوا استعماله زمنيا ومكانيا، أما بالنسبة لزمان الاستشهاد به فقد حصرت من الفترة الممتدة من العصر الجاهلي إلى حدود منتصف القرن الثاني الهجري، وهو ما عرف لديهم بعصر التدوين. أما مكان الاستشهاد به فقد جعلوه في بادية العرب، وفي قبائل مخصوصة، وبذلك أخرج أهل الحواضر لما عرض لعربيتهم من لحن وفساد. أما الحديث النبوي الشريف

فقد اختلفت حوله الآراء وتضاربت بين مانع وبين مجيز، ولعل المعترضين منهم على الاستدلال بالحديث لم يكن لشكهم في بيان وفصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما لما أحدثه الرواة في نقلهم له من تجاوزات في الرواية - خصوصا ما نقل منه بالمعنى – ما مس بيانه وفصاحته التي خرجت على لسان رسول الله العربي الصميم لسانا ومولدا، يضاف إلى ذلك ما ورد على لسان العرب من قول منثور لمن يوثق في عربيته. وعلى هذا الأساس جعل للاحتجاج بالشاهد عندهم مراتب على مقدار حجيتها، فجعلوا القرآن الكريم أولا، وشعر عصر الاحتجاج ثانيا، والحديث النبوي ثالثا، وكلام العرب رابعا.

أما إذا ما نظرنا للشاهد عند أهل البلاغة في استدلالاتهم فهم لا يختلفون عن غيرهم من أهل العربية في استعمال الشواهد بأصنافها، وهو ما يمكننا تلمسه في مصنفاتهم. فهم استعملوا الشاهد القرآني مطلقا، لعلو لغته وكمال فصاحته وبيانه، أما الشاهد الحديثي فقد استعملوه بقدر محدود. في حين أن تعاملهم مع الشاهد الشعري فهم خالفوا فيه علماء اللغة والنحاة خاصة، في عدم التزامهم بشرطي عصر الاحتجاج، بل أخذوا من شعر المولدين، وهذا ما نجده شائعا في كتبهم. ولقد أسعفتهم الإمكانيات التي يتميز بها هذا الشعر بلاغيا وبيانيا لكثرة الاستشهاد به على بغيتهم. يلخص هذا الموقف منهم ما أورده "عبد القادر البغدادي" بقوله نقلا عن "أبي جعفر الرعيني الأندلسي": "علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع؛ والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنها يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقول، ولذلك قُبل من أهل الفن الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمام، وأبي الطيب وهلم جرا" (البغدادي، 1997، ج1، ص5). إن هذا الاختلاف الملحوظ في التعامل بين كل من البلاغيين وعلماء اللغة والنحاة مع الشاهد مرده ومرجعه لاختلاف مطالبهم من الاستشهاد، فإن كان اللغويون والنحاة يرومون وضع قواعد اللغة مما قيد عملهم بشرط زمني ومكاني لعصر الاحتجاج، فإن البلاغيين على خلاف ذلك كان مبتغاهم المعاني، وهي ليست حكرا على قوم أو زمان بعينه. وفق هذا الواقع العلمي الذي تأسس عليه واقع الاستدلال بالشاهد في ثقافتنا الإسلامية العربية فيما يخص علوم العربية ومنها علم البلاغة، فإنه لا يجب ألا يحد بحد لا من حيث نوعه ولا زمانه ومكانه الاحتجاج به؛ لأن البغية التي لأجلها طلب، إنما هي أدبية خالصة تخص الذائقة الجمالية والفنية في التعبير، وتحديد الأساليب البلاغية الرفيعة، واكتشاف المعاني الوافرة، والظلال الوارفة، وتنشئة النشأ عليها بما يحفظ للعربية قدرتها التعبيرية، ويجعل الخلف على دراية ومعرفة بما تركه السلف من نصوص أدبية بليغة. والبغية ومنتهى الغاية هو تقريب الوحي من عموم المسلمين، وخاصة حديثي العهد بالإسلام والعربية، ورد الفهوم والتأويلات الباطلة عن الفهم الصحيح لمعاني القرآن وأحكامه، وخاصة في مجال المعتقد.

لعل السائل قد يسأل: ما هي الغاية والبغية التي لأجلها قد يطلب الشاهد البلاغي؟ وما هي الحاجة الماسة التي تدفع لطلبه؟ إن الجواب عن السؤال مرتبط أساسا بالبحث عن وظيفة الشاهد. لذلك فإن الوظيفة الأساسية التي لأجلها قد يطلب البلاغي الشاهد في استشهاداته على مقاصده ومطالبه، مرتبطة أساسا بجانب المعنى من الشاهد بأنواعه، أكثر من ارتباطها بالألفاظ كما هو الأمر عند علماء اللغة أو القواعد عند النحويين. لذلك نجده يقبل على الشواهد التي يراها تلبي مطلبه، دون القيود الذي وضعها غيره من اللغويين والنحاة. وذلك لأن المعاني مشتركة بين جميع الأجناس، وليست خاصة بالعربي دون العجمي، وهي على قول "الجاحظ" مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي (الجاحظ، 1965، ج3، 131). وهو ما جعلهم يتوسعون في طلبه خارج القيود الموضوعة عند غيرهم، خاصة في مجال الشعر إلى عصور لاحقة عن عصر الاحتجاج، أي أن شاهدهم الشعري يستغرق العصر الجاهلي والإسلامي والعباسي. ومن المعروف أن هذا الأخير كان كبار شعرائه جلهم من غير العرب، ومن كان منهم عربيا فقد خالط الموالي فلم تكن لغته بالقوة والتمكن الذي كانت عليه لدى شعراء عصر الاحتجاج، أو لنقل إن شعره ليس من العرب الذي يعتد بعربيتهم عند أهل اللغة والنحاة. أما من جهة المعاني فقد كانت غنية بالمعاني والدلالات، ما كان يلبي بغية وحاجة طالبها، وهذا مرده إلى طبيعة العصر الذي انتجت فيه، وهو العصر العباسي، والذي كانت حياة العرب فيه قد بلغت أوجها في الازدهار والترف، وزادهم ذلك انفتاحهم على غيرهم من الأقوام، ما جعل الشعر العباسي يمثل قمة الازدهار والتطور. لذلك نجد البلاغيين

وفي أغلب الموضوعات البلاغية التي تناولوها يكثرون من استعمال شواهد شعرية للمولدين أكثر من غيرهم، يقول في هذا الصدد ابن رشيق القيروان: "المولدون يستشهد بهم في المعاني، كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ والذي ذكره أبو الفتح صحيح بين؛ لأن المعاني إنما اتسعت لاتساع الناس في الدنيا، وانتشار العرب بالإسلام في أقطار الأرض، فمصروا الأمصار، وحضروا الحواضر، وتأنقوا في المطاعم والملابس، وعرفوا بالعيان عاقبة ما دلتهم عليه بداهة العقول من فضل التشبيه وغيره" (القيرواني، 2000، ج2، ص985). هذا دون اغفال إقبالهم على شواهد قرآنية لما تميز به القرآن من فصاحة وبيان، ولغة عالية تعتبر نموذجا مثالا للسان العربي، ومثالا للاقتداء والاحتذاء به في الأساليب القوية والمعاني البليغة. أما الحديث فكان الإقبال عليه محدودا لذات السبب الذي تمت الإشارة إليه سلفا، أما مأثور العرب من كلامهم وأقوالهم فقد تم التعامل معه بحسب الحاجة، إلا أنه كانت للقرآن والشعر حظوتهما الخاصة على غيرهما، وهذا الأمر يمكننا التأكيد عليه من خلال الاختيارات التي قام بها "الجرجاني" في كتابه "أسرار البلاغة".

II. الشاهد البلاغي في "أسرار البلاغة": المنهج والاختيار

لقد كرس "الجرجاني" حياته لخدمة لغة القرآن الكريم وعلومها، فإنه لما "ظهر ضعف اللغة (العربية) في القرن الخامس، وكانت في ريعان شبابها، وأوج عزها وشرفها، وكان أول مرض ألم بها الوقوف عند ظواهر قوانين النحو ومدلول الألفاظ المفردة، والجمل المركبة، والانصراف عن معاني الأساليب، ومغازي التركيب، وعدم الاحتفال بتصريف القول ومناحيه، وضروب التجوز والكناية فيه. وهذا ما بعث عزيمة الشيخ "عبد القاهر الجرجاني"، إمام علوم اللغة في عصره، إلى تدوين علم البلاغة، ووضع قوانين للمعاني والبيان" (الجرجاني، د.ط، ص10-11). إن عمل "الجرجاني" في مصنفاته التي خصها لعلم البلاغة وما يتصل بها من قضايا، وخاصة الإعجاز القرآني، كان غرضه رفع الخلط الحاصل في عصره لدى الناس بين البلاغة والبيان، ولانكباب بعضهم على قوانين العربية ودلالات الألفاظ على حساب معاني الكلام وجميل أساليبه، ورد أقاويل المزرين بالشعر والمحتقرين للنحو والزاهدين في علم البيان. وهو ما كان يراه "الجرجاني" صدا عن كتاب الله تعالى أن تعرف رسالته وتقام على الناس حجته. وهذا الحرص على كتاب الله ولغته هو ما قد نتبينه من رسالته الشافية أو في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، فإن كانت الرسالة همها الأكبر دحض القائلين بأن القرآن معجز بالصرفة في كسل عقلي بيّنٍ لبعض المتكلمين على تبيان مواطن الإعجاز من كتاب الله وإبرازها والاحتفاء بها، وجنوحهم لما هو خارجي عنها، مع أن التحدي وقع به كلا وبعضا. فإن "كلا الكتابين لا يفتأ يدور حول نظرية واحدة هي نظم الكلام وترتيب معانيه، غير أن أحدهما يؤكد جانب بناء الكلام وصلة معانيه بعضها ببعض، وثانيهما يؤكد الجانب التأثيري من هذه المعاني وبيان مسالكها إلى النفوس" (أحمد، 1947، ص75-76). وكل هذا كان مدار هم وعزيمة عمل "الجرجاني" لرد الاعتبار للعربية بلاغة وبيانا، وخدمة للقرآن الكريم وإظهارا لمواطن إعجازه، وحجيته على العالمين.

أما منهجه في تأليفه فإن ما جاء به "الجرجاني" كان فيه متفردا على من سبقه ومن لحقه، لذلك فهو بمثابة حلقة وصل بين سلفه وخلفه، وما فعله "السكاكي" بعده لم يكن فيه "إلا عيالا على عبد القاهر، تلا تلوه، وأخذ عنه، مع المخالفة في شيء من الترتيب والتبويب، ولكنه لم يسلم من التكلف في بعض العبارات، والتعقيد في بعض منازعه" (الجرجاني، د.ط، ص11). فإن البلاغة بعد "الجرجاني" و"السكاكي" ستدخل منعطفا جديدا من التكلف والتعقيد، أفقدت البلاغة العربية جماليتها وذوقها وسط بحر من الترميز والتلغيز، وتملكتها العجمة حتى أصبحت تطلب الكتب التي تسير وفق هذا المسلك على غيرها من التي تأتي وفق الأساليب الرفيعة وتهدي للذوق السليم. أما منهج "الجرجاني" في مصنفيه فهو كان يجمع في منهجه بين العلم والعمل، من خلال إقران الصور المفصلة بالصورة المجملة، لأنه بالتفصيل تعرف المسائل، وبالإجمال تحفظ في العقل، وهذا ما يجعلها تفضل غيرها التي تقتصر على سرد القواعد والأحكام بعبارات اصطلاحية، تنكرها بلاغة الأساليب العربية، ولا تذكر من الشواهد والأمثلة إلا القليل النادر (الجرجاني، د.ط، ص12). وهو ما يجعل من كتاب "الأسرار" كتابا يجمع بين استخلاص الأصول والقواعد، وتعليمها وتبسيطها وتقريبها من أذهان المتعلمين بالشرح والتفسير والتمثيل. إن المنهج الذي

سلكه "الجرجاني" في بحثه البلاغي، ما من شك إلا وقد التزمه في منهج تأليفه لـ"أسرار البلاغة" وفي اختياراته الشاهدية، ملتزما في ذلك جملة من المعايير والضوابط.

1. منهج تأليف "أسرار البلاغة":

إن فهم واستيعاب الطريقة التي تعامل بها "الجرجاني" مع الشاهد البلاغي في مؤلفه، يتطلب أولا فهم المنهجية المتحكمة في عمل "الجرجاني" واشتغاله في الدرس البلاغي من خلال تصنيفه لكتابه "أسرار البلاغة"، ما قد يسعفنا لفهم طبيعة تعامله مع الشواهد ونوع اختياراته، التي تعكس من جانبٍ المنهج العام لتعامل البلاغيين مع الشاهد البلاغي، ومن جانب خاص تعامل "الجرجاني" معه من خلال تصنيفه "أسرار البلاغة". وهذا ما يجعلنا مجبرين على وضع ما كتبه في السياق التاريخي لتطور البلاغة العربية، البلاغة ما قبل "الجرجاني" وما بعده. لتحديد القيمة والإضافة العلمية التي أضافها للدرس البلاغي العربي، لأنه بحق يمكن اعتباره منعطفا نوعيا في تطور البلاغة العربية.

إن الدرس البلاغي في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري عرف تطورا ملحوظا من خلال مجموعة من التصانيف الأدبية والكلامية، إلا أنه لم يكن بعد قد استقل بنفسه كعلم قائم الذات منهجا ومسلكا، بل كان ما يزال موزعا بين الدراسات الأدبية النقدية أو تلك الكلامية المذهبية. إلا أن تابعيته للنقد الأدبي وعلم الكلام ساهمت في بلورة كثير من القضايا والمفاهيم البلاغية (مطلوب، 1968، ص35-37)، موزعة في بطون وسطور المصنفات الأدبية والكلامية. هذه البداية كانت تؤشر على نضج يدل على بوادر ظهور علم قائم الذات، يعنى بقضاياه وله مصطلحاته، وله أعلامه ومصنفاته، في استقلالية عن غيره من الحقول. إن ما قد يحسب للجرجاني من خلال اشتغاله بالدرس البلاغي وخاصة في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" أنه جمع ما انتهى إليه وأسس منه علما مستقلا بذاته، وهو ما جعل كثيرا من الدارسين يعجزون عن تصنيفه في مدرسة من المدرستين السابقتين، وإن كان عمله الأول قد يصنفه بعضهم ضمن المدرسة الكلامية، والثاني ضمن المدرسة الأدبية في العموم، إلا أنهما مصنفان بلاغيان بامتياز، وإن اختلفت طبيعتهما الظاهرة. يقول في هذا السياق حمادي صمو: "ثم إننا لا نرى كيف يتسنى إدراج نفس المؤلف "الجرجاني" في هذه الحالة في الاتجاهين معا. إن دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة مشدودين رغم الفروق الظاهرية إلى تصور بلاغي واحد ومنهج في الدراسة متناسقة" (صمو، 1981، ص471).

إنه من المعلوم وبحسب ما انتهى إلينا أن "الجرجاني" باشتغاله بالبلاغة كان بالفعل مؤسسا للبلاغة العربية. فإن ما انتهى إلينا مما كتبه في هذا العلم الجليل ما هو في حقيقة أمره إلا تقعيد وتفصيل للأسس الأولى التي وضعها "الجرجاني" في كتابيه منذ "السكاكي" وإلى "الداسوقي". وهو ما يؤكده "محمود شاكر" في تقديمه لـ"أسرار البلاغة" بقوله: "لقد كانت هذه الكتب جميعا منذ "السكاكي" إلى "الدسوقي" تقعيدا لبعض ما كتبه "عبد القاهر" في كتابيه في البلاغة، فهو من أول من أسس علم البلاغة تأسيسا دقيقا بالغ الدقة، ومن طلب البلاغة منهما وحدهما، فقد وقع في بحر تتلاطم أمواجه، راكبه على غَرَر الغرق" (الجرجاني، د.ط، ص26-27).. ولا يعصم صاحبه من ذلك إلا اطلاعه على ما كتبه من جاء بعده. لذلك إذا ما تأملنا تبويب ما كتبه "الجرجاني" في كل من "الدلائل" أو "الأسرار" نجده ضعيف التبويب والضبط، وهو في "الدلائل" أوضح وأفصح. وهذا الأمر تنبه إليه "محمود شاكر" في تحقيقه للكتابين، فعن "الدلائل" يقول: "أنه بدا لي أن عبد القاهر كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علما جديدا استدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا في "البلاغة" وفي "إعجاز القرآن"، (...) بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد، مشوبا بحمية جارفة لا تعرف الأناة في التبويب والتقسيم والتصنيف، وكأنه كان في عجلة من أمره، وكأن منازعا كان ينازعه عند كل فكرة يريد أن يجليها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه، وبقوة حجته ومضاء رأيه" (الجرجاني، د.ط، ص:أ). ، أما في تحقيقه للأسرار يقول في مقدمته: "فإني حين انتهيت إلى عمل فهرس الكتاب وقعت في حيرة، وجدت أني لا أستطيع أن أضبط ما في الكتاب تحت أبواب جامعة، لأن تفاصيل ما فيه كانت أوسع من أن تجمعها أبواب محددة كسائر كتب البلاغة التي جاءت من بعده". (الجرجاني، د.ط، ص30). ولعل هذا الذي بدر من "الجرجاني" مشفوع

له فيه، لأن عمله عمل تأسيسي في مجمله، وهذا ما قد نبصره مثلا لدى سيبويه في كتابه أو ابن جني في خصائصه، ولكن هذا لا يعني أن هناك خيطا ناظما يشد الفصول والعناصر التفصيلية للمؤلف.

فإذا ما نظرنا في خطة التأليف التي سلكها "الجرجاني" في "الأسرار"، التي تبدو واضحة إذا ما نظرنا إلى فهرسه، فنجد أن هناك نظاما وتبويبا يتميز بكثير من الضبط عن "الدلائل". إلا أن ذلك لا يمنع عنه ضعفا في التبويب، وخلطا في بعض المباحث البديعية مع البيانية كما هو الأمر حاصل في التجنيس والسجع، أو بعض المباحث البيانية نفسها بين الاستعارة والتشبيه أو بين التشبيه والمجاز، والاستعارة والمجاز، والتي ليست على الصورة التي انتهت إليها البلاغة في العصور المتأخرة من حسن التقسيم والتبويب والتعريف والتمثيل. لعل هذا التفرع والتداخل لا يمنع كتاب "الأسرار" من كونه يخضع إلى نظام، نظام هو بالصورة التأسيسية التي بدأ بها تقعيد "الجرجاني" له في عصره وإلى ما انتهت إليه البلاغة في زمانه. وهو ما قد يبدو من خلال المقدمة التي قدم بها لكتابه، فهي ما تزال محكومة بهاجس المدافع المنافح عن بيان اللسان العربي، لما انتهى إليه من تهوين وتحقير في عصره، وهو النفس نفسه الذي نجده في "الدلائل" فهو فيه أشد وأوضح، بعكس الأسرار الذي هو عمل هادئ يعمل على التأسيس لمعايير ثابتة تحكم النظر في البيان العربي، وترد عنه عائدة التبخيس والتنقيص. لذلك فأول كلمة بدأ بها تقديمه للكتاب، هو التأكيد على أهمية الكلام وأهمية البيان على غيره من العلوم. يقول: "اعلم أن الكلام هو الذي يعطي العلوم منازلها، ويبين مراتبها، ويكشف عن صورها، ويجني صنوف ثمارها..." (الجرجاني، د.ط، ص3)، ويعطف بعد ذلك لبيان أن هذه الميزة التي للكلام التباين والتباعد فيها، ليس بمجرد اللفظ منفردا، وإنما مرده إلى صورة التأليف والتركيب والترتيب التي يأتي عليها، وهي مزية تحصل بـ"ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة. وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب – يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل. ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقديم أو تأخير، وتخصيص في ترتيب وتنزيل" (الجرجاني، د.ط، ص5).

إن مقدمة الكتاب كانت محكومة بالنقاش الدائر بين علماء البلاغة ونقاد الأدب في عصر "الجرجاني" ومن سبقوه حول حقيقة الميزة التي تميز الكلام: هل هي للفظ أم للمعنى؟ وهو نقاش عرج عليه "الجرجاني" وقدم به لكتابه منتصرا لميزة المعنى، ونافيا أي مزية للألفاظ إلا ما كان منها "مما يتعارفه الناس في استعمالهم ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيا غريبا أو عاميا سخيفا: سخفه بإزالته عن موضوع اللغة، وإخراجه عما فرضته من الحكم والصفة، كقول العامة: "أشغلت" و"انفسد"" (الجرجاني، د.ط، ص6). ، وهو نقاش وطأ له "الجرجاني" في "دلائل الإعجاز" أرضا واستدل على صحة قوله فيه شعرا ونثرا.

على هذا المنوال يكون "الجرجاني" في مقدمته محكوما بهاجس المرافعة والانصاف لإبراز مزية الكلام، وخاصة البيان، ما يجعله يطرق في أدراج كتابه أصنافه وأنواعه، ومطالبا بالاستشهاد عليها مما وصله من كلام العرب الذي هم أصل العربية وأهلها، ولا فضيلة ولا مزية في مجاري الكلام وطرق أدائه إلا لهم، وإن كانت من مزية للمتأخرين عنهم فهي لا تعدو المعاني الجديدة التي لم يطرقها من سبقهم، والتي تأتي وفق القواليب التي درجوا عليها، وما خرج عنها فليس من العربية في شيء، وهو كلام ساقط منحول. إذن فإن حاجة "الجرجاني" للشاهد البلاغي في كتابه ما هي إلا مطلب أولا لرفع الضيم الذي طال العربية في أخص جزء منها وهو بيانها وبلاغتها، وثانيا للتأسيس لهذا العلم ووضع قواعد صارمة له تمنع الضعف والفسولة التي تسربت للسان العربي، من خلال بيان أساليب البيان وطرائق الأداء لتربية الذائقة والذوق للناشئة من عشاق ومحبي العربية، ومتعلميها.

2. الاختيارات

تنوعت الاختيارات الشاهدية لدى "الجرجاني" في كتابه جريا على المعهود عند علماء البلاغة في مصنفاتهم، وفق الشروط السالفة الذكر، فكانت الشواهد تتراوح بين استدلالية تتعلق بقواعد بلاغية أو بعض العناصر الجزئية المتصلة بالدرس البلاغي، أو تمثيلية الغاية منها شرح المعاني وتفسيرها لغاية عامة تتعلق بالقضايا والأغراض البلاغية أو غيرها. إلا أن ما قد يلفت انتباه القارئ أو الدارس لمتن كتاب

"الجرجاني" هو تنوع الشواهد البلاغية وتنوع مصادرها، وهذا مرده لطبيعة تكوين "الجرجاني" نفسه، فهو موسوعي المعرفة، وهذا يظهر من خلال تآليفه التي تنوعت بين العلوم الشرعية واللغوية والأدبية، وإحاطته وتمكنه بكل ما كان رائجا في عصره، وكذلك إلى منهجيته المتميزة في التعامل مع الشواهد باختلاف مصادرها وأنواعها، فإن له تعاملا خاصا معها يستجيب لطبيعة الموضوع والغرض من التأليف فيه ومسلكه في المعالجة والتحليل (السعداني، 2021، ص26-27). إن انفتاح "الجرجاني" على الشاهد البلاغي كان مرتبطا بمدى تلبية هذا الأخير للحاجة الاستدلالية التي يتطلبها الغرض والمقصد المراد تحقيقه من القضية البلاغية المراد الاستدلال عليها، لذلك لا يمكن بأي وجه من الوجوه اعتبار الحضور الكمي للشواهد المستدل بها يعكس موقفا أوليا يفضل فيه نوع على غيره، أي مثلا تفضيل الشعر على القرآن، لما كان الشعر أكثر ترددا واستعمالا من حيث الشواهد المستعملة، وهو نفسه يمكننا أن نقوله فيما يتعلق بالشعر نفسه في علاقة شعر المولدين بشعر من سبقهم من الإسلاميين أو المخضرمين أو الجاهليين، إنها الحاجة والغرض لا غير، وإلا لكان الأمر له شأن آخر. "بهذا يكون الشاهد - بأنواعه المختلفة – علامة دالة، اجتزئت من أصلها الأول، واستنبتت في تربة جديدة، صارت لها أصلا جديدا ضمن سياقات تناصية مغايرة. ومن هنا باتت تلك الشواهد ركيزة أساسية في البناء النظري للمؤلف والتصور المنهجي للمؤلف" (السعداني، 2021، ص27). هذا التنوع في استعمال الشاهد البلاغي عند "الجرجاني" يمكننا حصره كميا على الشكل الآتي دون النظر لنسب حضوره، وإنما لمكانته المعرفية والقيمية ضمن النسق الثقافي العربي الإسلامي:

- **الشاهد القرآني:**

يحتل الشاهد القرآني المرتبة الثانية من حيث العدد بعد الشاهد الشعري بـ: 44 شاهدا بنسبة مئوية تصل إلى 9,60 في المئة، مع استبعاد للآيات التي وردت في سياقات أو معان غير بلاغية، وهي في مجملها خمس آيات. أما السور التي أخذ منها "الجرجاني" شواهده فلا تتعدى 31 سورة منها 21 سورة مكية و10 سور مدنية، بحظوة ظاهرة للمكية على المدنية، حيث إن عدد الشواهد ونسبتها باعتبار مكان النزول كانت حصة السور المكية فيه حوالي 39 شاهدا أي بنسبة 69,65 في المئة، أما المدنية فحصرت شواهدها في 17 شاهدا أي بنسبة 30,35 بالمئة (السعداني، 2021، ص30-35). ومما قد يلاحظ على "الجرجاني" في هذا الاستخدام أنه لم يستغل كل ما يوفره القرآن من شواهد تخدم موضوع علم البيان، خاصة في مواضيع التشبيه والاستعارة والمجاز (السعداني، 2021، ص32)، لذا كانت الحظوة للشعر فيها ظاهرة.

- **الشاهد الحديثي:**

بالنسبة للشاهد الحديثي ولاعتبارات وضعه الاستدلالي عامة، وعند البلاغيين خاصة، فإنه جاء ثالثا بعد كل من الشاهدين القرآني والشعري بحوالي 32 شاهدا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، بنسبة مئوية تصل إلى 7 في المئة. (السعداني، 2021، ص30) فهذا الاستعمال من "الجرجاني" ونظائره من البلاغيين للحديث النبوي فيه موقف أقل تشددا مما صدر من غيرهم من النحاة وعلماء اللغة، لأنه كما قيل سلفا البغية من الشاهد الحديثي لا تتصل بالقواعد وجمع اللغة، بل لها اتصال مباشر بالمعاني، لذلك أبيح لهم ما منع عن غيرهم. وإنه إذا ما قورن استعمال "الجرجاني" للحديث بين "دلائل الإعجاز" وبين "أسرار البلاغة" فإن هناك تفاوتا في استعماله له، ففي الأول أورد أحاديث قليلة أغلبها في سياق الكلام عن موقف الإسلام من الشعر والشعراء، على عكس الثاني فقد كان استعماله للحديث النبوي الشريف فيه بنسبة مهمة مقارنة بالأول، وهذا الاعتماد على الحديث النبوي ينم على أهميته في الاستدلال عنده مثله مثل باقي الشواهد الأخرى، دون استبعاد أو تقليل من أهميته (السعداني، 2021، ص39)، وإن لم يكن بالقدر الذي خصه للشعر خاصة.

- **الشاهد الشعري:**

بالنظر للنسب السالفة والمتعلقة بالشاهدين القرآني والحديثي، فإن الشاهد الشعري يعد أكثر

حضورا من غيره بنسبة مئوية تصل إلى 79,90 في المئة، أي بحوالي 365 بيتا من مختلف العصور الشعرية، دون احتساب للمتكرر منها، وللأبيات الشعرية التي وردت فيما ليس له اتصال بالأصول والقواعد البلاغية وما يتصل بها (السعداني، 2021، ص3-31). إلا أن هذا الحضور لا يعني التقليل من القيمة البلاغية التي يمثلها الشاهد القرآني عند جموع اللغويين، وخاصة البلاغيين منهم، فهو بلا منازع المثل الأعلى في الفصاحة والبلاغة. وإنما الاهتمام به "يعود لسببين رئيسيين: أولهما ما في الشعر من الحق والصدق، والحكمة وفصل الخطاب، وثانيهما: - وهو المهم – طبيعته الفنية التي تسعف في تأصيل القيم الجمالية باعتبار تنوعه، واختلاف مستوياته" (المؤدب، 2001، ص404)، مما يتيح الموازنة بين الجيد والرديء من الكلام، ما قد لا يتاح في القرآن الذي هو نسيج واحد ويشتمل على كل جيد بليغ، وهو الأمر الذي جعل "الجرجاني" يكثر من الشعر على حساب القرآن (العطوي، 1425، ص504). وهذا ما يعلل إكثاره منه لا في كتابه الأسرار، بل حتى في كتابه "الدلائل".

– **الشاهد من أقوال العرب وأمثالهم:**

أما الشواهد من كلام العرب وأمثالهم فإن عددها وصل إلى 16 شاهدا بنسبة تصل إلى 3,5 في المئة. هذا مع إغفال لما أورده من أقوال بعض العلماء التي أوردها في سياق كتبه من أمثال الجاحظ والقاضي الجرجاني والشافعي، إلخ، والتي لم يتم احتسابها لعدم خضوعها للضوابط المتعارف عليها فيما يخص الشاهد عند اللغويين عامة، والبلاغيين خاصة (العطوي، 1425، ص30-31). إلا أنه بالرغم من قلة هذا النوع من الشواهد، فلقد كان لها حضور في إغناء التنوع والتعدد في الشواهد المستعملة، وكذا في إبراز جوانب من الثراء البلاغي في المنثور القولي العربي.

هذه النسب المقدمة عن الاختيارات الشاهدية للجرجاني تجعلنا نطرح السؤال عن المعايير والضوابط التي حكمته في اختياراته.

3. المعايير والضوابط

إن اختيار "الجرجاني" للشواهد الشعرية واستعمالها بحسب الحاجة لم يكن عملا اعتباطيا، بل إن اختياراته تنم عن إحاطة وإلمام وتذوق لعدد كبير من المأثور الكلامي العربي منثوره ومنظومه. كما يكشف عن قدرة كبيرة في التعامل مع هذه الشواهد بما يلبي المطلوب، سواء في الاستدلال على القواعد والأصول أم الأحكام الجزيئية التفصيلية في مواطنها ومواضعها المقصودة. وما يزيد إظهارا لبراعة اختياره وحسن تذوقه للشواهد أنه في مواضع غير استدلالية يقف عند البيت أو الآية أو الحديث أو المأثور العربي شارحا ومفسرا ومحللا، ما يبرز تمكنه وقدرته، سواء فيما يتعلق بالقضايا الدينية وخاصة الكلامية، أو الأدبية الفنية ومنها البيانية. وكل هذا إنما يؤكد على أن هذه الاختيارات وتوظيفها يعبر بصدق عن إحاطته ووافر عقله وحسن ذوقه، لذلك يقال: "اختيار الرجل وافد عقله" (ابن عبد ربه،1953، ص2). يصف عبد الكريم الأسعد اختيارات "الجرجاني" قائلا: "الجرجاني امتاز بإيثاره استعمال الشواهد المختارة بصورة عفوية طبيعية لا قسرية ولا تكلف فيها، وباستنباط ما يشاء من القواعد البلاغية منها في يسر وبساطة" (الأسعد، 1405، ص65). إنها عملية محركها الأول والأخير هو البعد الجمالي الفني دون غيره، وهذا ما يبرر إكثاره من أشعار المتأخرين على المتقدمين زمنا، ومن الشعر على القرآن، بالرغم من علو مكانة الثاني بيانا وبلاغة. وهو في ذلك لم يكن مستغنيا بنفسه عما سبقه من البلاغيين، بل إن كثيرا من الشواهد التي أوردها في قضايا وموضوعات بعينها كان له فيها سلف. وهو في كل ذلك محكوم بالمنهج العام الذي ارتضاه لمؤلفه في تناوله للأصول العامة التي أقامه عليها، وهذا فرض عليه ضرورة أن يجري استدلاله على هذه الأصول وفق الرؤية العامة التي اختارها.

هذا ما يجعلنا نجزم بأن مسلك "الجرجاني" في تعامله مع الشاهد البلاغي في كتابه كان مقيدا بهذه الأصول التي أقامه عليها، وهذا ما صرح به نفسه في سياق حديثه عن مقصده في توليفه بقوله: "وهذا غرض لا ينال على وجهه، وطَلِبةٌ لا تُدرك كما ينبغي، إلا بعد مقدمات تقدم، وأصول تمهد، وأشياء هي كالأدوات فيه حقها أن تجمع، وضروب من القول هي كالمسافات دونه، يجب أن يسار فيها بالفكر وتُقْطَع.

وأول ذلك وأولاه، وأحقهُ بأن يستوفيه النظر ويتقصَّاه، القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة، فإن هذه أصول كبيرة، كأن جل محاسن الكلام - إن لم نقل: كلها - متفرعة عنها، وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في مُتصرَّفَاتها، وأقطار تحيط بها من جهاتها ولا يقنع طالب التحقيق أن يقتصر فيها على أمثلة تذكر، ونظائر تُعدُّ" (الجرجاني، د.ط، ص27). أي أن عمله حتى تكون له الصفة العلمية والكلية مطالب بأن يستغرق عددا كبيرا من الشواهد بأنواعها، مما يمنح له صفة الاستغراق والإحاطة، لأن المتحدث عنه وفيه هو كلام العرب بمنثوره ومنظومه، وهو مادة لهذه الأصول من الكلام، التي يبتغي الإحاطة بالقواعد العامة المتحكمة في بناء المعاني لدى البلاغيين، وليست القواعد كما هي لدى النحاة واللغويين، لذلك يحتم الأمر عليه أن يستغرق زمن الجاهلية والإسلام، والعرب الأقحاح والمولدين، وجل أصناف الكلام العربي: قرآنا وحديثا وشعرا، وحكمة ومثلا. لأن تناوله لهذه الأصول التي تبنى عليها معاني الكلام يفرض عليه ضرورة أن يراعي فيها مقتضيات الظاهر وقواعد الفكر، مما يتطلب منه الابتداء بالحقيقة والمجاز، واتباع ذلك بالتشبيه والتمثيل، ثم ينسق ذكر الاستعارة عليهما، ويؤتى بها في أثرهما. وذلك يكون مقيدا بقواعد المنهج الاستدلالي في تناول الأصول والقضايا، مما يتطلب الابتداء بالمجاز قبل الاستعارة، لأن المجاز أعم من الاستعارة، والواجب في قضايا المراتب أن يبدأ بالعام قبل الخاص، والتشبيه أصل للاستعارة وهي شبيه بالفرع له، إلا أن "الجرجاني" في عمله انصرف للحديث عن الاستعارة أولا قبل أن يولي وجهه شطري التشبيه والتمثيل، معتذرا لذلك بقوله: "إلا أن ههنا أمورا اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة، وبيان صدر منها، والتنبيه على طريق الانقسام فيها، حتى إذا عرف بعض ما ينكشف عن حالها، ويقف على سعة مجالها، عطف عنان الشرح إلى الفصلين الآخرين، فوفيا حقوقهما وبين فروقهما، ثم ينصرف إلى استقصاء الكلام في الاستعارة" (الجرجاني، د.ط، ص29)، إلا أن هذه الاقتضاءات التي تعلل بها "الجرجاني" لا يكاد يصرح بها، وهي في العادة لن تخرج عن اختياره الشخصي الذي يراعى فيه تذوقه للكلام وخبرته به. وهو بذلك يضع "منهجه الجديد القائم على تأمل الأشياء والنظائر والموازنة بين المعاني والصور، ومراعاة السياق والملابسات، توقا إلى معرفة اللطائف، والنفاذ إلى دقائق الأمور، في تحليل أخاذ، وتناول عميق" (المؤدب، 2001، ص401). ولعل هذا النهج الخاص الذي ميز عمل "الجرجاني" في تصنيفه تتبدى مآثره في جملة من الضوابط والمعايير التي يمكن استنباطها في تعامله مع الشاهد البلاغي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

ـ ظاهرة تنوع الشاهد وتعدده:

فمن خلال الإحصاء الكمي السابق لمجموع الشواهد التي استدل بها "الجرجاني" في كتابه يتضح لنا طابع الوفرة والتنوع، بحيث إن "الجرجاني" استعمل كل ما كان متاحا له من شواهد بحسب الحاجة والبغية، إلا أنه وبالرغم من تغليبه للشاهد الشعري على غيره، فقد أعطى جميع هذه الأنواع حظوة من الاستعمال، ولم يكتف منها بنوع بعينه. بالإضافة إلى تجاوزه للمحظور اللغوي لدى النحاة واللغويين، بأخذه من شعر المولدين، والإكثار من استعمال شواهده. فهو قد استشهد بالقرآن والشعر والحديث والأقوال المأثورة والحكم والأمثال، وإن كانت هذه الأخيرة قليلة بخلاف سابقتها.

ـ تفاوت نسب الشاهد:

نجد أنه ومن خلال مجموع الشواهد المستعملة أن الغلبة كانت للشاهد الشعري على غيره، أما بالنظر إلى المؤلفات البلاغية المتقدمة عليه أو المعاصرة له فإن شواهده الشعرية تبلغ ثلاثة وخمسين وأربعمائة شاهدا. أما القول بأن الصناعتين والموازنة وسواهما فاقوه عددا من حيث الشواهد الشعرية، فهذا لأنها كتب لم تكن خالصة للبلاغة فقط، فإن كثيرا من مادتها الاستدلالية وردت لأحكام نقدية أدبية، في زمن كان كل من النقد والبلاغة يمثلان فنا واحدا (المؤدب، 2001، ص403). كما أن هذا الاستغراق للشاهد الشعري دون غيره، عرف هو الآخر تفاوتا من حيث نسب استعماله بالنظر إلى زمان قائليه، وفي مخالفة للمعهود استشهد "الجرجاني" بشواهد تنتمي إلى مختلف العصور الأدبية، إلا أن العصر العباسي كانت له الحظوة، ولكبار شعراء هذا العصر، فقد حظي ابن المعتز والبحتري والمتنبي وأبو تمام بالحظ الأوفر (المؤدب، 2001، ص407).

ـ الجدة في الاختيار:

إن ما يميز عمل "الجرجاني" هو حسن اختياره وجدته فيه، وهذا لا يعني أن ما جاء به كان على غير سلف، بل إن كثيرا مما أورده من شواهد كان مقلدا فيها، إلا أن ذلك لا يخفى بصمته التي تتضح في اختياره، "وقد اتضح عند عبد القاهر حسن اختيار الشواهد، وانتقائه لما يكون مناسبا للغرض الذي يود التحدث فيه" (العطوي، 1425، ص505)، فهو يتعامل معها بعفوية وباقتدار يكشف عن تمكن وإحاطة. يقول في هذا السياق "عبد الكريم الأسعد" "فعبد القاهر امتاز بإيثاره استعمال الشواهد المختارة بصورة عفوية طبيعية لا قسرة ولا تكلف فيها، وباستنباط ما يشاء من القواعد البلاغية منها في يسر وبساطة" (الأسعد، 1405، ص72). كما أن عمل "الجرجاني" لم يكن وقفا على اختيارات سابقيه، بل إن الرجل كد وجد في البحث والتنقيب عن شواهد لائقة بالاستدلال، وهذا مسلكه العام في عمله سواء في "الأسرار" أو في "الدلائل"، وهو ما عبر عنه بالقول: "ثم إنك تحتاج أن تستقري عدة قصائد، بل أن تفلي ديوانا من الشعر، حتى تجمع منه عدة أبيات" (الجرجاني، د.ط، ص89). هذه القدرة على الإحاطة وحسن الاختيار هو ما يؤكدها شوقي ضيف بقوله: "كان محيطا بنماذج الشعر العربي وفرائده" (ضيف، 1995، ص218).

ـ التوثيق والنسبة:

فيما يخص عملية التوثيق والإسناد للشواهد البلاغية المستخدمة فإنه مما يلاحظ على عبد القاهر اعتناؤه الواضح "بنسبة الشواهد وتوثيقها، حيث نسب جل شواهده" (العطوي، 1425، ص539) لأصحابها. فحرصه الواضح بين على نسبة الشواهد وتوثيقها، فإن كان الشاهد قرآنيا فهو يقدم له بعبارات مصاحبة ملؤها تعظيمه وتبجيله لله الكريم، من عبارته: قال عز من قائل، وقال تعالى، وقوله عز وجل، أما الشاهد الحديثي فإنه ينسبه إلى النبي عليه الصلة والسلام مع التصلية عليه، في حين أن باقي الشواهد الشعرية ينسبها لأصحابها وقائليها، والكلام نفسه يقال عن المأثور من كلام العرب من أقوال وأمثال وحكم، أو ما نقله من أقوال العلماء واللغويين والأدباء.

ـ دراسة الشاهد:

فيما يتعلق بتوظيف الشاهد ودراسته فإن للجرجاني عناية خاصة من حيث عرضه ودراسته "فعبد القاهر يهتم بالتوطئة للشاهد، وتدعيمه بالسوابق واللواحق، وعقد الموازنات، والعرض الأدبي في التحليل لإبراز الجمال في الشاهد" (العطوي، 1425، ص539). فلا يخفى التناول الأدبي الذي يأخذ به "الجرجاني" مستهدفا إظهار الأبعاد الجمالية والفنية للشاهد، وتقريبه من ذائقة المتلقي، وإشراكه معه من خلال بيان مواطن الجمال فيه، وتحفيزه للفكر والوجدان وتربية ذائقة المتلقي على جمال اللغة العربية وأسرارها، وكيف يساهم المبنى والمعنى في بناء الأساليب الرفيعة والمعاني الجميلة. لذلك فإنه في تحليله للشواهد يتناولها من جانبها الدلالي من خلال تقصيه لدلالات الألفاظ في تحليله للشواهد، "وهذا أمر طبيعي وغرضه من تأليف الكتاب، فمن بين أهدافه في "أسرار البلاغة" أن يبين أمر المعاني وكيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، ويفصل أنواعها وأجناسها، ويتتبع خاصها ومشاعها، ويبين كرم منصبها من العقل، وتمكنها من نِصابه (الجرجاني، د.ط، ص26). ثم يتناولها من جانبها التركيبي نظرنا للاقتران الذي أقامه "الجرجاني" بين النحو والنظم، لأنه وعلى ما درج فيه في كتابيه "الدلائل" و"الأسرار" جعل النظم توخيا لمعاني النحو، فهو عنده ليس "إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وأن تعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها" (الجرجاني، د.ط، ص81)، هذا الأمر إن كان في "الدلائل" أوضح وأبرز فهو لم يغب مطلقا عن تحليله البلاغي في أسراره. لذا كان يرى أن الألفاظ لا حقيقة لها إلا بما تؤديه في تركيبها من معان ومقاصد.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة العلمية، يمكننا أن نخرج بجملة من النتائج والخلاصات القيمة التي تُبيّن منهج "الجرجاني" في تعامله مع الشاهد البلاغي توظيفًا واختيارًا، إلى جانب الضوابط التي تحكمت في

ذلك، نجملها فيما يلي:

– إن "الجرجاني" في توظيفه واختياره لشواهده البلاغية كان محكومًا بمنهجه البلاغي المتفرّد عمن سبقه ومن لحقه، فهو بمثابة حلقة وصل بين سلفه وخلفه.

– إن عنايته بالشاهد البلاغي، اختيارًا وتوظيفًا، كانت مرتبطة بمقصده وغايته من اشتغاله بعلم البلاغة، والمتمثلة في رد الاعتبار للغة العربية بلاغةً وبيانًا، وخدمة القرآن الكريم، وإظهار مواطن إعجازه وحجيّته على العالمين.

– إنه في تعامله مع شواهده المختارة قد سلك مسلك البلاغيين في توسعهم، مخالفا بذلك مسلك علماء اللغة والنحاة؛ إذ إن الغاية من طلب الشاهد كانت أدبية خالصة تهدف إلى تنمية الذائقة الجمالية والفنية في التعبير، وتحديد الأساليب البلاغية الرفيعة، واكتشاف المعاني الوفيرة، وتربية الأجيال عليها بما يحفظ للغة العربية قدرتها التعبيرية، ويجعل الخلف على دراية بما تركه السلف من نصوص أدبية بليغة.

– إن تنوع اختياراته الشاهدية في كتابه، كان جريًا على ما اعتاد عليه علماء البلاغة في مصنفاتهم؛ متراوحة بين استدلالية تتعلق بقواعد بلاغية أو عناصر جزئية متصلة بالدرس البلاغي، وبين تمثيلية غايتها شرح المعاني وتفسيرها في سياق القضايا والأغراض البلاغية وغيرها.

– إن انفتاح "الجرجاني" على الشاهد البلاغي كان مرتبطا بمدى تلبيته الحاجة الاستدلالية التي يتطلبها الغرض البلاغي المراد إثباته، لذلك لا يمكن بأي وجه من الوجوه اعتبار الحضور الكمي للشواهد معيارًا لتفضيله نوعا على آخر.

– إن اختياره للشواهد وتغليبه الشعري على غيره لم يكن عملًا اعتباطيًا؛ بل كان اختيارا يعكس إحاطته وإلمامه وتذوقه للمأثور الكلامي العربي، من منثور ومنظوم، ويكشف في الوقت ذاته عن قدرته الكبيرة في توظيف هذه الشواهد بما يحقق المطلوب، سواء في الاستدلال على القواعد والأصول أم الأحكام الجزئية في مواطنها المحددة.

– إن الدافع الجمالي كان المحرك الأول والأخير في اختياراته؛ وهو ما يفسر إكثاره من أشعار المتأخرين على المتقدمين، ومن الشعر على القرآن، رغم علو مكانة القرآن بيانًا وبلاغةً. ومع ذلك، لم يكن في اختياراته مستغنيًا عمّا سبقه من البلاغيين، بل استند أحيانًا إلى شواهد سبق أن وظّفها غيره.

– إن استعماله لما كان متاحا له من شواهد بحسب الحاجة، وبرغم تغليبه الشاهد الشعري على غيره، لم يمنعه من منح الأنواع الأخرى حظوة في الاستعمال.

– إن أخذه من شعر المولدين والإكثار من استعماله كان فيه تجاوز للمحظور اللغوي لدى النحاة واللغويين، إلى جانب استشهاده بالقرآن، وبالشعر المتقدم والحديث، والأقوال المأثورة والأمثال السائرة، وإن كانت هذه الأخيرة أقل حضورًا.

– إن عمله يتميز بحسن اختياره للشواهد وجودتها، وإن لم يكن كل ما أورده منقطعا عن سابقيه؛ فقد كان أحيانا مقلدا في بعضها، لكن ذلك لا يخفي بصمته الخاصة التي تتضح في انتقائه لها.

– إن "الجرجاني" قد أبدى عناية خاصة وواضحة بنسبة الشواهد البلاغية وتوثيقها، حيث حرص على إرجاع معظمها إلى قائليها.

– إنه قد تميز في عرضه ودراسته لشواهده بإظهار أبعادها الجمالية والدلالية، وتقريبها من ذائقة المتلقي، وتحفيز الفكر والوجدان لديه، وتربية حسّه البلاغي على تذوق جمال اللغة العربية وأسرارها.

– إنه أبدى اهتماما كبيرا بالشاهد البلاغي من حيث النوع والكم، والنسبة والتوثيق، والجِدة في

الاختيار، والدراسة والتحليل؛ وهو ما يدل على موسوعيته واتساع اطلاعه، وتذوقه للنصوص، وقدرته على تلمس مواطن الجمال فيها.

– إن اختياره لشواهده البلاغية اعتمد فيه على معايير لغوية وفنية دقيقة، تتناسب مع السياق النصّي الذي وظفها فيه.

إجمالا يمكننا القول إن النتائج المتوصل إليها تؤكد في مجملها أن "عبد القاهر الجرجاني" لم يكن ناقلا للشواهد فحسب، بل ناقدا واعيا يوظفها خدمة لقضايا البلاغة وتحقيقا لأهداف جمالية ومعرفية أعمق، تخدم رؤيته الكلية الساعية لخدمة القرآن واللغة العربية. كما أنها تؤكد الفرضية السابقة التي انطلقنا منها، وهي أن "الجرجاني" في استخدامه للشاهد البلاغي كان ينطلق من اطلاع على مجمل الأصول اللغوية والأدبية والشرعية المتاحة في عصره، ومن تمكن ودراية وفهم لها، كما أن استخدامه لهذه الشواهد حكمته رؤية خاصة تعكس وجهة نظره لهذا الرصيد المعرفي بكل أبعاده العقدية والمجتمعية والفنية والاستدلالية.

أما فيما يتعلق بالإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية، فقد أبرزت الدراسة مكانة الشاهد في البحث البلاغي عند "الجرجاني" من خلال كتابه "أسرار البلاغة"، وجملة الضوابط والمعايير التي حكمت هذا التوظيف واختياراته للشواهد البلاغية، وهو ما يكشف عن رؤية تميز "الجرجاني" في تعامله مع الشاهد البلاغي، وتفرده عما سبقه ومن جاء بعده، وتجعله مثالا يحتذى به في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بأهمية الدراسة المنجزة، فإنه بالرغم من الإضافات القيمة التي أتت بها فيما يخص تعامل "الجرجاني" مع الشواهد البلاغية، إلا أنها تظل محدودة بالنص الذي عملت عليه، وهو الأمر الذي يستدعي توسيعا للبحث مستقبلا ليشمل نصوصا بلاغية أخرى، مع استخدام مقاربات وظيفية وتحليلية متعددة مثل التحليل الخطاب، ونظرية التلقي، والتحليل السيميائي، لتعميق الفهم وإثراء الدراسة. كما يُنصح بمقارنة مناهج البلاغة العربية القديمة بمناهج البلاغة في الثقافات الأخرى لتعزيز الحوار العلمي، واستكشاف العلاقة بين الشاهد البلاغي والتأثير الثقافي والاجتماعي للنصوص في السياق المعاصر.

لائحة المصادر والمراجع:

- أحمد، محمد خلف الله. (1947). *من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده*. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
- الأسعد، عبد الكريم. (1984). *أحاديث في تاريخ البلاغة*. ط1. دار العلوم. الرياض.
- ابن فارس، أحمد. (1979). *مقاييس اللغة*. (مج. 3). (تحقيق: عبد السلام هارون). دار الفكر. بيروت.
- البغدادي، عبد القادر. (1997). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. (ج. 1). (تحقيق: عبد السلام هارون). مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن رشيق القيرواني، الحسن. (2000). *العمدة في صناعة الشعر ونقده*. (ج. 2). (تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان). ط1. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. (1953). *العقد الفريد*. (ج. 1). (تحقيق: محمد سعيد العريان). ط2. مطبعة الاستقامة. القاهرة.
- ابن عبد الله السيرافي، أبو سعيد الحسن. (1999). *أخبار النحويين البصريين ومراتبهم*. (تحقيق: طه محمد الزياني ومحمد عبد المنعم الخفاجي). مطبعة البابي الحلبي وأولاده. مصر.
- ابن منظور، جمال الدين. (2009). *لسان العرب*. (مج. 3). (تحقيق: عامر أحمد حيدر). دار الكتب العلمية. بيروت.

- التهاوني، محمد علي. (1996). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. (ج. 1). (تحقيق: علي دحروج). ط4. مكتبة ناشرون. القاهرة.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر. (1965). *تهذيب الحيوان*. (ج. 3). (تحقيق وشرح: عبد السلام هارون). مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1992). *دلائل الاعجاز*. (تحقيق: محمود شاكر). ط3. شركة القدس للنشر والتوزيع. القاهرة.
- السعداني، مبارك. (2021). *الشاهد القرآني عند عبد القاهر الجرجاني: دراسة نقدية*. ط1. مطبعة وراقة بلال. فاس.
- صمو، حمادي. (1981). *التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)*. منشورات الجامعة التونسية، السلسلة 6:(الفلسفة والآداب)، مجلد 21.
- ضيف، شوقي. (1995). *البلاغة تطور وتاريخ*. ط9. دار المعارف. مصر.
- العطوي، عريض بن حمود. (2004). "منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب القزويني". *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها*، *18*(30)، 504.
- العلوي، يحيى بن إبراهيم. (2002). *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. ط1. (تحقيق: عبد الحميد الهندوي). المكتبة العصرية. صيدا.
- اللبدي، محمد سمير نجيب. (1985). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. ط1. مؤسسة الرسالة ودار الفرقان. بيروت- عمان.
- مطلوب، أحمد. (1968). *القزويني وشروح التلخيص*. ط1. منشورات مكتبة بغداد. العراق.
- المؤدب، محمد أمين. (2001). "الشاهد البلاغي وإشكالية "النموذج" قراءة في أسرار البلاغة للجرجاني". *مجلة جنور*، *3 (5)*، 404.